أماني سيريموامي، إزيكيال (جمهورية الكونغو الديمقراطية)

[اللغة المصدر: الفرنسية]

بيان المؤهلات

يُقدَّم هذا البيان عملاً بالفقرة 4 (أ) من المادة 36 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتتشرف جمهورية الكونغو الديمقراطية بتقديم ترشيح السيد إزيكيال أماني سيريموامي، وهو من رعاياها، لانتخابه قاضياً في المحكمة. وقد تمّ ترشيحه وفق الإجراءات المعمول بها في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتعيين المرشحين لأعلى المناصب القضائية، وذلك عملاً بأحكام الفقرة 4 (أ) من المادة 36 من نظام روما الأساسي.

ويتحلى السيّد سيريموامي بسمعة أخلاقية رفيعة وبالحياد وبالنزاهة المشهودة جميعُها له، ويستوفي الشروط ويتمّتع بالمؤهلات المطلوبة لتولي أعلى المناصب القضائية في دولته. وتمتاز مسيرته المهنية بترابط استثنائي ومتكامل بين الوظائف القضائية، وممارسة الادّعاء العام، والتقاضي الدولي. وتعزّزه مساهمة أكاديمية متواصلة ومستمرة في مجال القانون الدولي.

وقد قُدِّم ترشيحه ضمن القائمة "باء"، ويستند إلى خبرة معترف بها في القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الجنائي الدولي، مع تميّزه أيضاً بخبرة مباشرة وواسعة النطاق في مجالي القانون الجنائي والإجراءات الجنائية.

وبصفته قاضياً، نظر السيد سيريموامي في قضايا جنائية معقدة شملت تقييم مقبولية الأدلة وقيمتها الإثباتية، وتقدير الشهادات المتعارضة، وضمان حقوق الدفاع، بما في ذلك قضايا استلزمت إدارة دقيقة للغاية للأدلة ولمصداقية الشهود.

وبصفته مدعياً عاماً، تولّى إدارة تحقيقات تتعلق بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما في سياقات انطوت على تقييمات إثباتية معقدة، وشهادات حساسة، وملاحقة جرائم دولية خطيرة. وقد أكسبه ذلك خبرة عملية في إدارة الملفات الإثباتية المُعقدة والمسائل المرتبطة بالشهود في بيئات متطلّبة تتسم بدرجة عالية من التحدي.

ويتمتع السيد سيريموامي كذلك بخبرة معمقة في مجال التقاضي الدولي، إذ يشارك بصفته مستشاراً قانونياً أمام عدد من الهيئات القضائية الدولية، ولا سيما محكمة العدل الدولية، ومحكمة قانون البحار الدولية، والمحكمة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، في قضايا تتعلق بانتهاكات جسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك ادعاءات الإبادة الجماعية وغيرها من الجرائم الدولية. وقد أتاح له ذلك تنمية وتطوير إلمام عميق بالمسائل الإثباتية والإجرائية المعقدة في إطار القضاء الدولي.

كما تعزز ملفه المهني مساهمته في الأسس الإجرائية للعدالة الدولية، إذ عمل باحثاً في معهد ماكس بلانك في لوكسمبورغ للقانون الإجرائي، وشغل منصب محرر مشارك في موسوعة ماكس بلانك للقانون الإجرائي الدولي، مساهماً في أحد أبرز المراجع الأساسية في هذا المجال.

ويشغل السيّد سيريموامي منصب أستاذٍ مُشارك في القانون الدولي في جامعة فريه – (Vrije Universiteit Brussel (VUB في بروكسل، وأستاذٍ زائر في القانون الدولي الإنساني في جامعة لوفان الكاثوليكية (UC Louvain)، وأستاذٍ زائر في حقوق الإنسان والعمليات العسكرية في الأكاديمية العسكرية الملكية البلجيكية. وهو حاصل على درجتي دكتوراه في القانون، وتركّز أبحاثه بصورة خاصة على ملاحقة الجرائم الدولية والآليات الإجرائية الآيلة إلى الفصل في القضايا على الصعيد الدولي.

كما أسهم السيد سيريموامي في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الدولية، ولا سيّما من خلال مشاركته، بصفته مندوباً مفوضاً بالكامل وعضواً في لجنة الصياغة القانونية، في المؤتمر الدبلوماسي المعقود في ليوبليانا، والذي أفضى إلى اعتماد اتفاقية ليوبليانا–لاهاي بشأن التعاون الدولي في مجال التحقيق والملاحقة القضائية لجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وغيرها من الجرائم الدولية. وقد شارك مباشرة في صياغة الأحكام المتعلقة بالاختصاص القضائي، والمساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المطلوبين إلى العدالة.

ويسترشد نهجه في ممارسة الوظيفة القضائية بضرورة ضمان أعلى معايير الصرامة الإثباتية، والاحترام الدقيق للضمانات الإجرائية، وتحقيق توازن دقيق بين حقوق الدفاع ومصالح الضحايا، بما في ذلك في القضايا التي تشمل شهوداً مستضعفين وأوضاعاً واقعية معقدة. وهو يرى أنّ شرعية المحكمة تقوم على جودة تعليلها القانوني وتماسكه المنطقي.

ونظراً لتكوينه ولتلقي تدريبه ضمن نظام قانوني قائم على تقاليد النظام القانوني المدني، إلى جانب خبرته في القانون الدولي والقانون المقارن، فإنّ السيد سيريموامي قادر على الإسهام بفعالية في أعمال المحكمة ضمن بيئة قانونية تعددية. وهو يتقن اللغتين الفرنسية والإنكليزية، ويلتزم بالتفرغ الكامل لأداء مهامه.

ويتميّز السيد سيريموامي بملف قضائي يجمع بين الخبرة العملية الملموسة في المجال الجنائي والخبرة الإجرائية المعمقة، بما يمكّنه من الإسهام في أعمال المحكمة بوضوح ودقة وحضور مهني راسخ في معالجة القضايا المعقدة.